



صدر عن حزب حراس الارز - حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

استقبل اللبنانيون بابتسامةٍ ساخرة كلام الدولة عن الاصلاح ومكافحة الفساد، وعادت بهم الذاكرة الى خطاب القسم يوم اعلن رئيس جمهورية الطائف عزمه على اقامة دولة القانون والمؤسسات ووعد بقطع يد السارق مهما كانت تلك اليد... الخ

كان ذلك منذ خمس سنوات واستبشر اللبنانيون خيراً، ولكن سرعان ما خاب ظنهم، اذ تحولت دولة القانون الى دولة للخارجين عن القانون، ودولة المؤسسات الى مغارة للصوص والمافيات المحترفة، ويد السارق المرشحة للقطع راحت تعبث في جيوب المواطنين حتى اتت على آخر فلس بداخلها!!

كل الجهود التي تعاقبت على الحكم طرحت شعار الحرب على الفساد ووعدت بالاصلاح الاداري، وكل المحاولات باءت بالفشل، وعند كل محاولة كان الفساد يحني رأسه امام العاصفة، ثم يعود بعدها اشد فتكاً وضراوة... وعندما جاء عهد الطائف وجاءت معه الطغمة الاسوأ في تاريخ لبنان، اخذ الفساد يشتد ويستفحل حتى نخر جسم الدولة من رأسها الى اخمص قدميها، واصبح الاصلاح من سابع المستحيلات، وفي احسن الاحوال رقعة عتيقة في ثوبٍ بال.

لذلك يأس اللبنانيون من هذه الكذبة المتوارثة عهداً عن عهد، وقطعوا الامل من الاصلاح والمصلحين والاصلاحيين، سيما وان الفساد لا يمكن ان ينظف نفسه بنفسه عملاً بالمثل الدارج "حاميتها حراميتها"، وان الاصلاح الاداري مرتبط بالاصلاح السياسي، والاصلاح السياسي مرتبط بالحياة الديمقراطية الصحيحة، والديموقراطية الصحيحة مرتبطة بالحرية، والحرية معلقة وغائبة حتى إشعار آخر...

ويبقى السؤال كيف الخروج من هذه الحلقة الجهنمية؟ والجواب هو بالعمل المتواصل والدؤوب من اجل تحقيق هدفين اساسيين:

الاول، إعادة الحرية الى لبنان بعد إزالة كل أثر للاحتلال السوري - العربي - الايراني مع رواسيه ومفاعيله.

الثاني، إعادة الحياة الديمقراطية الى مناخها الصحيح، ثم إجراء انتخاباتٍ نزيهة مبنية على قانون عصري وجديد يفتح الباب امام الشرفاء من المرشحين للوصول الى الندوة البرلمانية، ويقلله امام الفاسدين وقطاع الطرق وحيثان المال وشذاذ الافاق الذين وصلوا بفعل القانون الحالي ومن خلال المحادل والبوسطات الانتخابية التي نظمها واشرف عليها الاحتلال السوري واجهزته المخابراتية.

وبعد تحقيق هذين الهدفين، وبعد وصول النخبة الى الحكم، يصبح الكلام عن الاصلاح ومكافحة الفساد وارداً وممكناً، لابل سهل المنال، والا يبقى كلاماً للتخدير والتدجيل والاستهلاك المحلي.

لبيك لبنان
ابو ارز
في ٢٢ آب ٢٠٠٣